إشكالية تفعيل فضاءات اللعب داخل مجموعة رياض الواحة

نظمت جمعية الواحة للثقافة و التربية و التنمية الاجتماعية،لقاءا تواصليا مع أمهات و آباء تلاميذ رياضها يوم السبت 05 مارس 2016 بدار الشباب ، أطرته لجنة

التعليم الأولي بمجموعة رياض الواحة. و يهدف هذا اللقاء إلى خلق جسور للتواصل بين اللجنة و الأمهات و الآباء و كذا الوقوف على بعض المشاكل التربوية و النفسية للأطفال بغية إيجاد حلول مناسبة لها.

و قد تناول اللقاء النقط التالية :

- إشكالية تفعيل فضاءات اللعب داخل مجموعة رياض الواحة.
- كيفية التعامل الإيجابي و التربوي مع الأطفال.
- بعض الخصاص في التجهيزات التي يعرفها الروض.
- استثمار اللعب في بناء شخصية الطفل و الرفع من مردوديته التربوية.
- العقاب النفسي و أثره السلبي على الطفل.
- تقييم مردودية الأسدس الأول.

و قد حضر هذا اللقاء 200 من آباء و أولياء التلاميذ.

كما نشير إلى أن مجموعة رياض الواحة أُسست منذ 1998 و تضم 400 تلميذ تقريبا، كما توفر 17 منصب شغل لحاملي الشواهد

بان كي مون يتاجر في النزاع

المفتعل بالصحراء المغربية

بان كي مون يتاجر في النزاع المفتعل بالصحراء المغربية

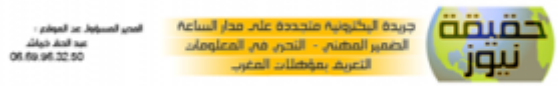

التصريحات التي خرج بها الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا ليست بريئة ولا تليق بمقام أمين عام موضوعي ومحايد، وبان كي مون أعلم الناس بخبايا النزاع المفتعل بالصحراء المغربية وبمصالح جميع الأطراف، كما أنه أدرى السياسيين بالتأثير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي على الشعوب المغاربية، وهو واسع الإطلاع على التقارير الحقوقية والأمنية التي أصدرتها منظمات دولية بأمر ودعم منه.

والمصطلحات التي استعملها السيد الأمين العام للأمم المتحدة كافية حتى يرفع المغرب دعوة قضائية ضد الأمين العام للأمم المتحدة بالمحكمة الدولية، فهي مصطلحات غير قانونية، تخدم مصلحة أعداء وحدة وأمن المغرب، تشجع على الإرهاب، وهو مأجور من أجل التصريح بها.

ونحن كمجتمع مدني ندعو إلى مسألة وحاسبة وزارة الخارجية والتعاون حول الدبلوماسية المتبعة في مجال الدفاع عن القضية الوطنية، ومسألة مجلس الجالية المغربية بالخارج عن مدى استثمار قوى وقوة مغاربة العالم في الدفاع عن القضية الوطنية.

إن الدفاع عن القضية الوطنية يستوجب أولا اعتماد وتأطير جمعيات حاملة مشروع كفيل بالمساهمة في حل النزاع المفتعل والدفاع عن المشروع السياسي للمغرب في جميع المحافل الاجتماعية والسياسية الدولية، ووضع مشروع دبلوماسي سياسي استباقي وهجومي، وأخيرا استثمار الموارد البشرية المتاحة كقوة لنشر ثقافة الأمن والديمقراطية كثقافة معادية لما يروج له "أوباش" الجزائر في المحافل القارية والدولية.

الطاهر أنسي

رئيس المركز الوطني للتنمية والوحدة الترابية

الأمم المتحدة تعرب عن "قلقها الشديد" أمام مخاطر تجنيد شباب من تندوف من قبل مجموعات إرهابية

الخميس 10 مارس 2016 – 23:41

أعرب مسؤول سام بالأمم المتحدة عن " قلقه الشديد " جراء حالة الإحباط المتنامية في صفوف الشباب الذين يعيشون في مخيمات تندوف، والمعرضين لمخاطر التجنيد من قبل المجموعات الإرهابية التي تنشط في المنطقة.

هذا التخوف عبر عنه المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة زيد رعد الحسين، خلال مناقشة تقريره الدوري أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

وكان المفوض السامي يرد على مزاعم الوفد الجزائري ومنظمة غير حكومية مؤيدة للانفصاليين حول موضوع وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية للمملكة.

وأكد على أهمية قرارات مجلس الأمن كإطار لمعالجة الوضع في الصحراء المغربية في أفق التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي.

وتناول المفوض السامي لحقوق الإنسان في تقريره " الكلفة الإنسانية " للنزاع في سوريا وكذا وضعية حقوق الإنسان في عدد من مناطق النزاع، وخاصة في اليمن والعراق وليبيا.

المصدر : مدي1تيفي.كوم وو.م.ع

سنة موقوفة التنفيذ في حق الموثقة المتهمة بخيانة الأمانة

من طرف المراكشية

قضت غرفة الجنح بالمحكمة الإبتدائية بمراكش، بجلستها العلنية ابتدائيا بإدانة موثقة بسنة واحدة سجنا موقوفة التنفيذ بتهمة خيانة الأمانة وبغرامة قدرها 1000 درهم وتحميلها الصائر وتحديد الإجبار في الأدنى
كما قضت المحكمة بعدم مؤاخذة الظنينة من أجل جنح المشاركة في تزوير أوراق بنكية واستعمالها والتدخل بغير صفة في وظيفة عمومية وحكمت ببرائتها منها.
وقررت هيئة المحكمة خلال جلستها في الدعوى المدنية الحكم على الظنينة بأدائها لفائدة بعض المطالبين بالحق المدني

فاتح شهر جمادى الثانية لسنة 1437هجرية هو يوم غد الجمعة

أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن فاتح شهر جمادى الثانية لعام 1437 هو يوم غد الجمعة.

وأفادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أنها راقبت هلال شهر جمادى الثانية لعام 1437 ه بعد مغرب يوم الأربعاء 29 جمادى الأولى 1437

ه، موافق 9 مارس 2016 م، واتصلت بجميع نظار الأوقاف ومندوبي الشؤون الإسلامية بالمملكة وبوحدات القوات المسلحة الملكية المساهمة في مراقبة الهلال فأكدوا لها جميعا عدم ثبوت رؤيته. وعليه فإن شهر جمادى الأولى يكون قد استكمل الثلاثين يوما، ويكون فاتح شهر جمادى الثانية هو يوم غد

متى تنشأ المحاكم الإدارية في المناطق؟

متى تنشأ المحاكم الإدارية في المناطق؟

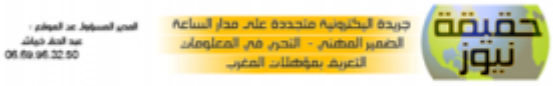

بحضور رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر

الزمان: 17 آذار 2016 من الساعة 4:00 ب.ظ. حتى 6:00 ب.ظ.

المكان: جامعة بيروت العربية – حرم بيروت – مبنى الحريري – قاعة المحكمة

بموجب تعديل نظام مجلس شورى الدولة الحاصل بموجب القانون رقم 227/2000 تاريخ 31/5/2000، يحدد بقرار من وزير العدل بعد موافقة مكتب مجلس شورى الدولة تاريخ مباشرة محاكم الدرجة الأولى العمل وعددها ومراكزها وعدد قضاة كل غرفة (مادة 34). وقد هدف هذا التعديل إلى تكريس مبدأين، حق التقاضي على درجتين وقُرْب المحكمة من المتقاضين، وكلاهما شرط أساسٍي من شروط المحاكمة العادلة. ورغم انقضاء ما يقارب ستة عشر عاما ، ما زالت وزارة العدل متخلّفةً عن تنفيذ هذا القانون، وما يزال مجلس شورى الدولة ينظر تالياً في

بيروت بالدرجة الأولى والأخيرة في الدعاوى الإدارية. بالمقابل، تبقى المواقف المعترضة على هذا التأخير مقلّة وقد صدرت في أوقات مختلفة عن نقابة المحامين في طرابلس والمفكرة القانونية.
وتهدف الندوة موضوع الدعوة للفت النّظر إلى هذه المسألة بالغة الأهمية، ومناقشة أسباب التأخر في تنفيذ القانون والخطوات الواجب اتخاذها لتجاوز العوائق أمام ذلك. فهل ثمة ممانعة مبدئية أو مرحلية ضدّ قيام المحاكم الإبتدائية؟ هل يكفي عدد القضاة الإداريين لإقامة هذه المحاكم؟ وفي حال النفي، ما هو الوقت الضروري لتأمين العدد المطلوب؟ وما هو واجب كليات الحقوق والمنظمات الحقوقية والرأي العام عموما في هذا الخصوص؟ يتحدث في هذه الندوة رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر والدكتور علي مراد – أستاذ مساعد في كلية الحقوق في جامعة بيروت العربية. وينسّق أعمال الندوة المدير التنفيذي للمفكرة القانونية المحامي نزار صاغية.

للتأكيد أو الإعتذار الإتصال: 009611383606

يلحظ أن هذا النشاط يتمّ في إطار المشروع المموّل من الاتحاد الأوروبي "المرصد المدني لاستقلال القضاء وشفافيّته في لبنان" بالتعاون مع اتحاد المقعدين اللبنانيين و "سكون" المركز اللبناني للإدمان.

البلاغ الختامي الصادر عن المؤتمر2 لمرصد الشمال لحقوق الإنسان المنعقد بمرتيل في 6 فبراير 2016

البلاغ الختامي

الصادر عن المؤتمر2 لمرصد الشمال لحقوق الإنسان المنعقد بمرتيل في 6 فبراير 2016

اجتمع مرصد الشمال لحقوق الإنسان في مؤتمره الثاني، يوم السبت 6 أبريل 2016 بمرتيل، وهو المؤتمر الذي ينظم تحت شعار " تكريس حقوق

الإنسان ضمانة أساسية لمحاربة الإرهاب والتطرف " وذلك في إطار سياق محلي، طني ودولي يتجلى في التحاق أزيد من 1500 مغربي ومغربية بسوريا والعراق أغلبهم من شمال المغرب، وفي ظل استمرار هيمنة المقاربة الأمنية على باقي المقاربات الاجتماعية، الفكرية، التنموية والاقتصادية… .دون أن تتم المعالجة الجذرية للظروف المؤدية للتطرف والإرهاب أغلبها مرتبطة بالفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، وتدني جودة التعليم، والفساد والبطالة …

وبعد الاستماع إلى التقريرين الأدبي والمالي الذين قدمهما كل من محمد بن عيسى مدير مرصد الشمال لحقوق الإنسان وهشام برهون أمين المال وما تلاهما من مناقشة مستفيضة في جلستين عامتين تمت المصادقة بالإجماع على التقريرين، كما تمت المصادقة على مشاريع الوثائق المرجعية الخاصة بالمرصد، وبعدها تم انتخاب مكتب جديد، حيث تم تجديد الثقة في ذ.محمد بن عيسى رئيسا للمرصد وذ ادريس أفتيس منسقا عاما ومستشارا قانوني وهشام برهون نائبا له، محمد يونس كاتبا عاما ومحمد ني نائبا له، ومحمد العربي دواس نائبا للمال وعبد السلام الخياط نائبا له، ونوال المقدم وعبد القادر الصردو والعياشي أعراب وسعيد صادقي مستشارين.

وإذ يسجل المؤتمر ما يلي :

1_ استمرار هيمنة المقاربة ذات البعدين الأمني والقانوني في معالجة ظاهرة الإرهاب والتطرف القائمة على الاعتقالات وتفكيك الخلايا ذات الصلة بالتنظيمات الإرهابية عبر وطنية وتعديل قانون الإرهاب بتجريم الالتحاق أو محاولة الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية أو الترويج والإشادة بالإرهاب… وهي مقاربة تفتقر إلى الحس العميق في معالجة الظاهرة من جذورها في أفق الحد منها.

2_ استمرار إقصاء باقي المقاربات التنموية والاجتماعية والتربوية والثقافية …التي تجعل من معالجة الأسباب المؤدية إلى انتشار الإرهاب والوقاية منه الركيزتين الأساسيتين كما تم الاتفاق عليها في إطار إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة في مجال محاربة الإرهاب

3_ الإشراك الضعيف للمجتمع المدني في التحضير لإخراج القانون المتعلق بالآلية الوطنية لمناهضة التعذيب.

4_ – استمرار الدولة في هجمتها على الحركة الحقوقية والديمقراطية، بهدف التضييق عليها بسبب فضحها للممارسات المنتهكة لحقوق الإنسان وتقاريرها الجادة .

5_ استمرار قمع الدولة للحركات الاحتجاجية للمعطلين والطلبة وضحايا التهميش والفقر، وانتقامها من العديد من النشطاء الحقوقيين والصحافيين بمتابعتهم في إطار محاكمات سياسية بتهم مختلقة .والاستعمال المفرط للعنف في حق الحركات الاحتجاجية آخرها لأساتذة الغد.

6_ استمرار تراجع المغرب في مؤشر مكافحة الفساد وسيادة القانون.

7_ انخراط المغرب الكلي في سياسة الإتحاد الأوربي حول الهجرة ولعبه دور الدركي مع الاستعمال المفرط للعنف في حق المهاجرين من طرف السلطات العمومية …

8_ استمرار الدولة المغربية في فصل مدينة سبتة المحتلة عن باقي التراب الوطني في اطار سياسة تكرير الاحتلال الاسباني لها مع تغاضيها عن الخروقات والتعسفات التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسباني في حق المواطنين المغاربة.

9_ الوضعية المقلقة لحقوق المرأة وتنامي جرائم التعنيف والاغتصاب ووفيات الحوامل أثناء الوضع، نتيجة الإهمال الطبي، أو غياب الأطر والتجهيزات الطبية اللازمة .

10_ الوضعية المزرية للطفولة من خلال استمرار وفيات الرضع، وتعاظم جرائم التغرير والاختطاف والاغتصاب في حق الأطفال، في ظل تساهل القضاء مع المجرمين، خاصة السياح منهم، وغياب آلية وقائية فعالة وخطة شاملة لحماية الطفولة من الاستغلال الجنسي.

11_ استمرار الحالة المزرية في السجون.

12– ارتفاع معدل البطالة على المستوى الوطني.

13 _ الوضعية المزرية لواقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بكل أصنافها في مجال التعليم والصحة والشغل، وما يرافقه من احتقان اجتماعي واحتجاجات وإضرابات عمالية وطلابية والفئات المهمشة والمعطلين…، تواجهها الحكومة باللامبالاة والالتفاف والتسويف والحوارات المغشوشة والتصريحات العدوانية؛ وهو ما تفسره المراتب التي يحتلها المغرب في عدة مجالات:

وفي ظل هذه الأوضاع يعلن مرصد الشمال ما يلي:

– اعتزازها بروح التعبئة الجماعية التي تسود أجواء التحضير

للمؤتمر الثاني للمرصد المنعقد بمرتيل في 6 فبراير 2016 وتأكيدها على ضرورة الاستمرار في اليقظة، لمواجهة تحديات المرحلة والإكراهات التي يفرضها واقع حقوق الإنسان بالمغرب.

_الدعوة إلى تبني استراتيجية وطنية واضحة في مواجهة التطرف والإرهاب تتضمن آليات عملية يشارك فيها إضافة إلى الجهات الرسمية، مفكرون، خبراء، رجال دين وإعلام … بشراكة وتنسيق مع المؤسسات الجامعية والتعليمية والمجالس العلمية الدينية وهئيات المجتمع المدني مع الانفتاح على الفئات المهمشة بالمجتمع. موازاة مع وضع سياسة تنموية مستعجلة قائمة على محاربة الإقصاء والتهميش الاجتماعي ومعالجة أسباب الهدر المدرسي، والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفساد والتوزيع العادل للثروات واحترام حقوق الإنسان…

– إدانته للقمع ولاعتداءات السافرة على الأساتذة المتدربين، ومطالبتها الدولة بتحمل مسؤوليتها في إيجاد الحلول الكفيلة بالاستجابة لمطالب المواطنين المتضررين من القوانين والقرارات المجحفة، وذلك بفتح الحوار الجاد معهم وإشراكهم في مناقشة القرارات والسياسات، واحترام حقهم في الاحتجاج السلمي، بدل الاعتداء على الحقوق والحريات، وقمع الحركات الاحتجاجية، والاستمرار في خطاب التخوين واتهام كل الفئات المحتجة بخدمة أجندات معادية للمغرب…

مرتيل في 6 فبراير 2016

حقيقة نيوز
جريدة إلكترونية متجددة على مدار الساعة
الضمير المهني - التحري في المعلومات
التعريف بمؤهلات المغرب

اعلاميون وحقوقيون يوقعون على عريضة تطالب الخلفي بسحب مشروع قانون الصحافة الإلكترونية ـــ للنشر ان تفضلتم

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية
المكتب التنفيذي

عريضة للمطالبة بسحب مشروع مدونة الصحافة والنشر ـ الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية

بتاريخ 18 أكتوبر 2014 وبفضاء بيت الصحافة بطنجة، كشف مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعد انتظار طويل، عن مشروع ما سمي بمدونة الصحافة والنشر، بعد أن تم ترتيب الساحة الإعلامية على المقاس، وبعد أن صممت الوزارة على نهج مقاربة تشاركية ناقصة ومعاقةودون نص تنظيمي حتى الآن، حيث تم إقصاء العديد من الإطارات والفعاليات من المشاركة الفعلية في هذا المشروع الذي سيرهن الإعلام المغربي لعقود من الزمن .

ومن خلال قراءتنا لهذا المشروع اتضح أنه أتى ببنود معرقلة ومكبلة للعمل الصحفي الإلكتروني الجاد والمسئول، وبعد أن اقترب موعد

تقديمها للبرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، تطالب الأسماء الموقعة أسفله السلطات المغربية بالتعقل، وسحب المدونة خاصة الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية- وإعادة فتح النقاش من جديد، وإشراك جميع الفاعلين والإطارات الممثلة لمختلف التعابير الإعلامية، في أفق إنضاج صيغة متوافق عليها تتناسب والسياق الوطني والإقليمي الذي ينادي بالحرية .

الأسماء الموقعة :

1)عبد الله أفتات – رئيس الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

2) صبري الحو – محامي، خبير في القانون الدولي، ورئيس المركز المغربي للحريات والحقوق

3) محمد قلاش – أمين مال الاتحاد المغربي للصحافة الالكترونية فرع طنجة

4) أحمد بوعشرين الأنصاري – ناشط جمعوي وإعلامي

5) رضوان القسطيط – صحفي بشبكة أنباء الشمال

6) يحيى بن الوليد- أكاديمي وجامعي

7) يوسف الوهابي العلمي – مدير موقع خبر طنجة

8) عبد المغيث مرون – رئيس فرع طنجة أصيلة للاتحاد المغربي للصحافة الالكترونية

9) محمود عبابو- صحفي ومراسل إذاعي – عضو الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية – فرع المضيق

10) أيوب الخياطي – طالب بالمعهد العالي للتدبير ووسائل الإعلام وصحفي بموقع طنجاوي

11) عصام الصغير – صحفي بجريدة الحقيقة الورقية ومقاول

12) المهدي الصالحي – صحفي وناشط إلكتروني

13) أحمد العمراني – عضو المجلس الوطني للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان

14) حفيظ زرزانـ صحفي وكاتب رأي -هيئة تحرير شبابكم وصوت آسفي

15) مصطفى حيران ـ مدير موقع "أخبركم"

16) محمد حقيقي ـ المدير التنفيذي وممثل الرابطة العالمية للحقوق والحريات بالمغرب

17) بشرى الدويب -مهتمة بالشأن الاعلامي والالكتروني خاصة

18) رحال بن شماش ـ مدير موقع شبكة انباء الشمال

19) أحمد الزوجالـ صحيفة "صدى نيوز" الرقمية

20) عبد اللطيف حسني ـ مدير نشر مجلة وجهة نظر

21) منير أفقير ـ صحفي بجريدة لاديبيش

22) محمد المساوي ـ مدير موقع "أنوال بريس".

23) عبد المنعم الرفاعي ـ محام رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة

24) عثمان بن شقرون ـ إعلامي وباحث في تاريخ الصحافة

25) عبد القادر زعري ـ كاتب صحفي

26) حميد المهدوي ـ صحفي

27) الورغي ياسين ـ مدير موقع "تاركٌيست24"

28) عمر اطريمينيالانجريـ محام بهيئة طنجة

29) رضوان زريعة، طالب حقوق وكاتب مقالات الرأي

30) محمد يت حساين ـ مراسل صحفي

31) علي أنوزلا ـ صحفي

32) ياسين العشيريـ مدير موقع طنجة 24

33) بشرى النوري ـ كاتبة مقالات رأي

34) عبد الوفي العلام ـ مدير موقع ريحانة برس الإخباري

35) محمد عبيد ـ مدير موقع افران أون لاين

36) عبد المنعم المساوي ـ أنوال بريس

37) علي المرابط ـ صحفي

38) عمار قشمار ـ المرصد المغربي للإعلام الالكتروني

39) الحسن فاتحي ـ موقع تنغير بلوس

40) رجاء الشامي ـصحفية

41) محمد الخضري ـمهندس دولة، كاتب رأي

42) أحمد إفزارن ـ إعلامي

43) نعيمة الكلاف ـ محامية

44)ادريس عاصيم ـ المرصد المغربي للاعلام الالكتروني

45) خديجة جنان ـ محامية ـ حقوقية

46) خالد الصلعي ـ كاتب صحفي

47) جمال العسري ـ ناشط حقوقي

48) عبد الحكيم الصديقي ـ رئيس فرع الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بتنغير، كاتب ومدون

49) رشيد وفاق ـ مهتم بالشأن الإعلامي

50) محمد اليخليفي ـ مدير موقع باب ناظور

51) ناصر موحى ـ مؤسس موقع يناير

52) محمد العربي بن عثمان ـ جامعي

53) ابراهيم أولعربي ـ إعلامي مقيم بإيطاليا

54) ادريس السدراوي ـ رئيس الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان ـ ومدير موقع "ديريكتتيفي"

55) الحسين المجدوبي ـ مدير صحيفة "ألف بوست"

56) أحمد ابن الصديق ـ مهندس و كاتب رأي

57) فتيحة أعرور– إعلامية وناشطة حقوقية

58) العتيق مراد – مدير موقع"الصحراء سكوب"

59) صليحة بجراف – صحافية – مديرة موقع "أش بريس"

60) عبد الاله تاكري – هيئة تحرير جريدة اشتوكة24

61) أكرضاض أحمد – صحفي وناشط حقوقي

62) مجدالدين سعودي – مدير موقع أنوال24

63) ابراهيم الكتبي – مدير موقع دادس بريس

64) يوسف الصابيح- مدون وناشط صحفي

65) محسن بيوض – عضو المرصد الدولي للاعلام و الدبلوماسية الموازية – مدير موقع 'الجديدنيوز'

66) مصطفى السباعي –الأمين العام الشبكة المغربية لحقوق الإنسان – صحفي

67)) الحسين العمراني مدير أزيلال أونلاين

68) محمد طماوي مراسل أزيلال أونلاين

69) محمد كسوة مراسل أزيلال لأونلاين

70) خاليد شيخي مراسلأزيلاللأونلاين

71) أحمد ونناش مراسلأزيلاللأونلاين

72) أحمد الورديني مراسلأزيلاللأونلاين

73) نورة الصديق مراسلةأزيلاللأونلاين

74) محمد الرزقاوي مديرالسراغنة أونلاين

75) مصطفى أيت لبيض – مديرمراكشأونلاين

76) ابراهيم بن حسو مديربني ملالأونلاين

77) بوعبيد قبليان مديرالفقيه بن صالحأونلاين

78) محمد باجي مديرخنيفرةأونلاين

79) ادريس عاصيم المنسق العام لشبكة أونلاين ويقين بريس

80) محمود مدوانيـ المدير العام لشبكة أونلاين ويقين بريس

81) محمد المرواني ـ ناشط حقوقي

82) حميد بوفوس ـ مدير موقع " آش واقع "

83) عزيز اغبالو – نقابي

84) أسماء لوهاب- مديرة موقع "خبارنا.نت"

85) هشام المالكي- مدير جريدة ريمابريس

86) محمد العلوي ـ رئيس الرابطة الجهوية للصحافة المستقلة

87) محمد إنفي- كاتب رأي

88) المهدي النهري – رئيس تحرير جريدة صرخة المواطن

89) رضا بن عثمان ـ باحث جامعي

90)بوشعيب حمراوي مدير نشر موقع بديل بريس ـ النائب الأول لنقابة الصحافيين المغاربة

91) عبد الله بوفيم- مدير صحيفة الوحدة- المغرب

92) محمد المدني ـ أكاديمي وأستاذ جامعي

93) المهدي أرسلان ـ مدير نشر موقع أزيلال الحرة

94) محمد عالي فضيلي ـ مدير موقع صحراء بريس

95) نورالدين بن لحسن ـ مدير جريدة تنغير انفو

96) عبد الرحيم الخايفـ مدير موقع " تربية أنفو "

97)عمر أهرو – صحفي بموقع طنجة سبور

98)شريف الشرشاوي – كاتب رأي *موقع تاركيست24*

99)شاطر الحسن ـ مدير موقع تمازيرت بريس

100)عبدالحق خرباش مدير hakikanews.net
z253176

الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

المكتب التنفيذي

بيان الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر

في الوقت الذي كان ينتظر فيه العاملين في الإعلام الإلكتروني ومكوناته المعتبرة الاستماع إليهم وإلى احتجاجاتهم ومقترحاتهم ومطالبهم، يتفاجأ الجميع بتمرير القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر في المجلس الحكومي دون مقاربة تشاركية حقيقية كما تنص على ذلك الوثيقة الأساسية للبلاد في ضرب سافر لمبدأ أساسي في دستور تم إقراره سنة 2011 .

وتتضمن المشاريع المشار إليها موادا تشكل خطرا كبيرا على الحرية داخل الفضاء الرقمي، وتضرب في العمق كل الشعارات التي يتحدث عنها المشروع في ديباجته، تجعل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يبدي تخوفه من مستقبل حرية الصحافة الإلكترونية، كما أن المشروع لم يحظى على مستوى ساحة الإعلام الإلكتروني بالوقت الكافي من النقاش كما سبق وأن حث على ذلك خطاب سابق للملك .

وفي سياق التحدي الذي يبديه وزير الاتصال في استمرار تهميشه للمكونات المعنية بالإعلام الإلكتروني، ومنها أساسا الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية، بشأن النقاش المفروض فيه أن يكون تشاركيا حول القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر، وبعد قرب تقديمه للبرلمان بغرفتيه للمصادقة، وبعد ظهور بوادر عجلة الحكومة في إخراج هذا المشروع إلى النفاذ الفعلي، وسط انتقادات توسعت دائرتها في المدة الأخيرة، يسجل المكتب التنفيذي للاتحاد ما يلي:

ـ يستغرب من ادعاءات وزير الاتصال بنهج وزارته "مقاربة تشاركية" في إعداد مدونة الصحافة والنشر على مستوى الصحافة الإلكترونية، في غياب نص تنظيمي، ويطالب وبشكل عاجل إعداد قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها، وفي انتظار ذلك فإننا نعتبر أن غياب القانون التنظيمي لا يعني مصادرة حق العاملين في الإعلام الإلكتروني الدستوري، ويعتبر عدم إشراك الصحافة الإلكترونية انتهاك فظيع لمبدأ "الديمقراطية التشاركية"، ولا بد من

الإشارة إلى أننا نميز ما بين الإخبار والتشاور والإشراك، ونعتبر أن سلوك الوزارة لا يعدو أن يكون "إخباريا" لم يصل لمرحلة "التشاور" فبالأحرى أن يصل إلى "الإشراك" .

ـ يستنكر بشدة تخلي وزير الاتصال عن التزاماته السابقة، خاصة في ما يتعلق بمضامين "الكتاب الأبيض لتأهيل الصحافة الإلكترونية ، تحديات وتوصيات" الذي نعتبره مرجع أساسي وأرضية معتبرة للانطلاقة في إعداد قانون للصحافة الإلكترونية يساير ويلبي طموحات الفاعلين، فالتوصيات التي بها هذا الكتاب لا زالت حبرا على ورق.

ـ يعتبر وضع الصحافة الإلكترونية ضمن مدونة الصحافة والنشر في سلة واحدة مع الصحافة الورقية أمر لا يستقيم، ولا يتناسب ومعطيات الواقع، ويشير مرة أخرى إلى الكتاب الأبيض الخاص بالصحافة الإلكترونية الذي جاء بتوصيات غاية في الأهمية، وأعطى أهمية خاصة للتكوين الذي لا نجد له أثرا في الواقع سوى لقاءات هنا وهناك لا تفي بالغرض ومعظمها وراءها إطارات الفاعلين، بسبب غياب الإرادة الحقيقية للوزارة على هذا المستوى، ومن هذا المنطلق فالاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يرى أن تكوين وتأهيل الحقل الإعلامي الإلكتروني يسبق التقنين، وبالتالي فخطوة إعداد قانون للصحافة الإلكترونية فيها الكثير من التسرع .

ـ يسجل بالكثير من الحسرة التراجعات التي يشهدها نص مشروع مدونة الصحافة والنشر، فكلما أخذنا مسافة من الحراك الذي شهده المغرب سنتي 2011 و 2012، إلا وسجلنا تراجعات على مجموعة من المستويات، فإذا أخذنا أول صيغة سنجدها رغم ملاحظاتنا عليها متقدمة بالمقارنة مع آخر صيغة نشرتها وزارة الاتصال .

ـ يعتبر إجراءات إنشاء صحيفة إلكترونية ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر غاية في التعقيد والتقييد، وإذا كان في الأصل أن يأتي القانون ليبسط الحريات لا أن يقيدها، فإن المشروع على هذا المستوى جاء بشروط مبالغ فيها، فالبحث عن ولادة قانونية لصحيفة حرة يتطلب القيام برحلة مكوكية عبر العديد من المؤسسات خاصة والجميع يعرف طبيعة الإدارة المغربية، ثم ما معنى طلب تصريح لمزاولة أنشطة هي من صميم العمل الصحفي ؟ ولماذا المرور عبر كل هاته المؤسسات لوضع تصريح التأسيس ؟ ولماذا كل تلك الوثائق (المادة 20) من أجل إنشاء صحيفة إلكترونية؟ وما معنى تجديد رخصة التصوير المسلمة من طرف المركز السينمائي المغربي كل سنة، رغم أن التصوير هو من أساسيات الصحافة الإلكترونية ؟ ولماذا الترخيص من طرف الهيأة العليا

للاتصال السمعي البصري، إذا كنا سنأخذ ترخيص من جهة المركز السنيمائي المغربي ؟ ألا يظهر من كل هاته الإجراءات أن العبث هو العنوان .

ـ يعتبر الشروط الموضوعة لحيازة البطاقة المهنية التي هي من أساسيات إدارة النشر هدفها تنحية المئات من المواقع الإلكترونية ، وهو ما يعني تحكما في المشهد الإعلامي الإلكتروني، وهو بمثابة خنق لحرية الصحافة، وهو ما يعني بالأوضح فتح الباب أمام أصحاب الأموال لتشكيل ساحة للإعلام الإلكتروني على المقاس .

ـ يذكر مجددا على أنه ليس كل من يتوفر على بطاقة وزارة الإتصال (وضع غير طبيعي أن تسلم الوزارة التي لا توجد إلا في الدول الغير الديمقراطية) هو مهني، فالعديد من المواقع الإلكترونية لا تتوفر على بطاقة الوزارة وهي إلى المهنية أقرب، بالمقابل مواقع إلكترونية أمطروها ببطاقات الوزارة وهي بعيدة كل البعد عن أخلاقيات المهنة وأعرافها، وبالمناسبة يستنكر المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية بشدة منح جائزة الصحافة التي تنظمها وزارة الاتصال لموقع إلكتروني يمسي على السب ويصبح على القذف، ويعتبرها تشجيعا للمواقع الإلكترونية الغير مهنية، ويطالب بإعادة النظر في شروط هذه الجائزة التي من المفروض أن يشارك فيها الجميع بما في ذلك الغير متوفرة على البطاقة الوزارية .

ـ يستنكر بشدة وبكل اللغاتتخلي وزير الاتصال عن وعوده السابقة، حين ترك بقاء العقوبات السجنية على جرائم الصحافة عبر فتح نافذة على القانون الجنائي، بخصوص ما يسمى بالثوابت الثلاثة (الملكية، الاسلام، الوحدة الترابية)، كما تضمن المشروع تعريفات فضفاضة لجرائم القذف التي تترك للقاضي سلطة تقديرية كبيرة، كما أن المشروع الغريبلم يضع سقفا للتعويضات التي يحكم بها القضاة ضد المؤسسات الصحفية (600 مليون ضد المساء و130، مليون ضد اخبار اليوم، و500 مليون ضد حسن العلوي) وغيرها كثير من التعويضات المبالغ فيها والغير مقبولة، والتي تهدف الى إغلاق الصحف وليس تعويض المتضررين، كما تثبت الوقائع والمعطيات .

ـ يعتبر إحداث مجلس وطني للصحافة على أهميته، بالشروط التي وضعها المشروع جعلت الصحافة الإلكترونية على الهامش.

وعلى ضوء الملاحظات السالفة(نكتفي بهذه الملاحظات في هذا المقام) فإن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية يطالب

بما يلي :

أولا : يطالب بالسحب الفوري لمشاريع قانون الصحافة خاصة في الشق المتعلق بالصحافة الإلكترونية، وإعادة النقاش من جديد بمشاركة مختلف الفاعلين والمكونات الممثلة للإعلام الإلكتروني الذي يعتبر أبرز من تم تغييبهم عن هذا النقاش الذي لا يتكرر دائما، والذي سيرهن الصحافة الإلكترونية لعقود من الزمن.

ثانيا :ينبه مجددا العاملين في الإعلام الإلكتروني إلى ما يحاك ضدهم، وأن المشروع إذا مر بشروطه ومضامينه الحالية سيكون وبالا على الساحة الإعلامية.

ثالثا : يعتبر المشروع غير دستوري بالنظر لخرق مبدأ أساسي في الوثيقة الأساسية للبلاد، متعلق ب"الديمقراطية التشاركية"، ويطالب بوضع قانون تنظيمي يحدد إجراءات المشاركة ومساطرها وحدودها وطبيعتها.

رابعا :يدعو الهيئات الإعلامية والحقوقية وكل المدافعين عن حرية التعبير إلى التصدي بحزم لهذا المشروع الخطير .

خامسا : يعلن بداية نقاش داخلي جدي حول إمكانية حل الاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية احتجاجا على تمرير هذا المشروع دون إشراك الفاعلين، ولما يتضمنه من تراجعات خطيرة .

عن المكتب التنفيذي للاتحاد المغربي للصحافة الإلكترونية

الرئيس : عبد الله أفتات

01 فبراير 2016

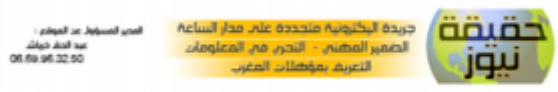

عامل إقليم تازة جهات قدمت أموال لإقحامه في ملف صاحب مقهى بلوندي بلاص

عامل إقليم تازة جهات قدمت أموال لإقحامه في ملف صاحب مقهى بلوندي بلاص
قبل قدوم الصحفيين للمقهى ، وجدنا مدير جريدة محلية ينتظره ، وبمجرد رؤيته لنا غادر المقهى على الفور ، وكان الهدف تشويه صورة عامل إقليم تازة بمباركة جهات داخل العمالة وجهات أخرى داخل مديرية الأمن
تم الإتصال بصاحب الجريدة وفمه يردد أن عامل تازة هو سببك …
وبعد النشر ثم الإتصال بصاحب المقهى وقالو له بأن البوليس هم من أمروا الصحافيين من أجل الحوار
hakikanews.net

المكتب المركزي للأبحاث القضائية يفكك خلية إرهابية تابعة ل"داعش" تلقت دعما من "جبهة البوليساريو"

الثلاثاء 2 فبراير 2016 – 11:25
تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني اليوم 02 فبراير من تفكيك خلية إرهابية على صلة بما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية"، تتكون من 07 متطرفين ينشطون بمدن مراكش والعيون وبوجدور.

وقد أكدت التحريات أن عناصر هذه الخلية الإرهابية الذين خططوا في بادئ الأمر للالتحاق بمعاقل "داعش" بالساحة السورية العراقية،

قرروا تغيير وجهتهم نحو فرع هذا التنظيم الإرهابي بليبيا، عبر الحدود المغربية الموريتانية، وذلك بمساعدة انفصاليي "جبهة البوليساريو" المختصين في شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

كما كشف البحث عن التوجه الإجرامي لعناصر هذه الخلية الإرهابية الذين خططوا للحصول على أسلحة نارية والقيام بعمليات تخريبية، سيرا على النهج الدموي لما يسمى بتنظيم "الدولة الإسلامية."

وسيتم تقديم المشتبه فيهم إلى العدالة فور انتهاء البحث الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة.

المصدر : مدي1تيفي.كوم